ود مـــدني

جرائم ضد الإنسانية

تطهير عرقي موثق

تقرير حقوقي يرصد انتهاكات وجرائم قوات سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها في ود مدني (الكنابي) بولاية الجزيرة

خلال الفترة من 10 يناير -20 فبراير 2025

مقدمو التقرير:

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الخبراء والمتخصيين بحقوق الإنسان، يمثلون العديد من التحالفات والمنظمات السودانية والإقليمية والدولية، إضافة لعدد من الباحثين في مجال الرصد والتوثيق، وفق المعايير المعنية والمرعية في إعداد التقارير الحقوقية، وتوثيق حالة حقوق الإنسان، وبما يشمل رصد وتوثيق جملة الإنتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد تم إعداد التقرير في إطار التزام ووفاء المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني السوداينة، بمسئولياتها وولايتها المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالسودان. وقد تم تفعيل التقرير مع كافة الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، في إطار التفاعل مع مختلف الآليات الدولية المتاحة والممكنة، ولتعزيز دورها وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان، وإنهاء المعاناة الإنسانية، وتحقيق المساءلة الجنائية الدولية عن كافة الإنتهاكات والتجاوزات والجرائم غير الإنسانية وجرائم الحرب المرتبكبة في السودان.

ود مدني: جرائم ضد الإنسانية – تطهير عرقي موثق

تقرير حقوقي يرصد انتهاكات وجرائم سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية والمليشيا المتحالفة معها في ود مدني (الكنابي) بولاية الجزيرة خلال الفترة من ١٠ يناير –٢٠ فبراير ٢٠٢٥

الفهرس

الملخص التنفيذي 5

المنهجية ٩

لمحة حول الوضع في السودان 9

مقدمة ١١

سياق الأحداث ١٥

التوصيف القانوني ١٧

الجهات المتورطة في مجزرة (الكنابي) ١٩

وقائع الانتهاكات التي تم ارتكابها من قبل قوات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها.. 21

أبرز المواقف الدولية والإدانات حول الانتهاكات في ولاية الجزيرة، السودان 30

ردود الفعل المحلية 32

الاستنتاجات 34

التوصيات 35

الملخص التنفيذي

منذ اندلا ع الصراع في أبريل 2023، شهد السودان تدهورًا حادًا في حالة حقوق الإنسان، حيث ارتكبت قوات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتشمل هذه الانتهاكات القتل العمد، والتعذيب، والاغتصاب، والتهجير القسري، واستهداف المدنيين العزل والبنية التحتية المدنية والاعيان المدنية، مثل المستشفيات والمدارس. وقد وثقت التقارير وقوع مجازر وحشية ضد المدنيين، خاصة في المناطق التي تشهد اشتباكات عنيفة، مثل مدينة ود مدني ومناطق كمبو خمسة، وكمبو طيبة[1]، وكمبو 16 شرق أم القرى بولاية الجزيرة. "الكنابي هي تجمعات سكنية عشوائية تقع في ولاية الجزيرة، وتتميز بتركيبة سكانية فريدة، حيث يقطنها عمال زراعيون قدموا من غرب السودان، وتحديدًا من دارفور، منذ أربعينيات القرن الماضي. وقد استوطن هؤلاء العمال هذه المناطق للعمل في مشروع الجزيرة. ومع مرور الزمن، تحولت الكنابي إلى قرى وتجمعات سكانية أكبر، لكن سكانها ظلوا يعانون من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد شهادات الشهود على ارتكاب هذه الانتهاكات، مما يشير إلى وجود نمط ممنهج من الانتهاكات الجسيمة التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة.

يتناول هذا التقرير الوضع في مدينة ود مدني بولاية الجزيرة السودانية بعد استعادة سلطات بورتسودان العسكرية الانقلابية والمليشيا المتخالفة معها على ولاية الجزيرة في ١١ يناير ٢٠٢٥، فخلال الفترة من ١١ يناير وحتى ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ م و هي فترة التقرير الذي وثق عدد (١١٥٨٧) انتهاكا ارتكبتها قوات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها للقانون الدولي الانساني تمثلت في القتل او التصفية الجسدية (الاعتداء على حق الحياة) والاصابة والجرح والقصف المدفعي الذي يستهدف مواقع مدنية والقنص المباشر والقتل بالرصاص والاعتقالات الجزافية ووضع الأسرى في ظروف غير إنسانية والتهجير القسري وطرد المواطنين من مدنهم وقراهم والاعتداء على المدنيين والنهب والتدمير والتحريض على الكراهية والعنف وحرق القرى والمخيمات ونهب ممتلكات المواطنين والاعتداء على المنازل والاغتصابات والتهجير القسري ونهب الممتلكات ، والتي ترقى إلى جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وتشمل هذه الانتهاكات الموثقة الاستهداف الممنهج والمباشر للمدنيين العزل، حيث وثقنا مقتل (٢٥٦) بينهم (٧) أطفال و عدد (١٤) امرأة من خلال تنفيذ اعدامات وحشية ميدانية وتصفيات جسدية فيما بلغ

حصيلة القتلى في مدينة ود مدني ، عاصمة الولاية (١٤٦) قتيل خلال الخمسة الأيام الأولى ، حيث تُرك العديد منهم في الشوارع بعد ذبحهم بوحشية بينما قتل عدد (٤٦) رجلا عن طريق الغارات العشوائية من الطائرات الحربية او من خلال القصف المدفعي بينهن (١٩)امرأة و(١٣) طفلا كما قتل بالتعذيب عدد٢٣ رجلا بينهن (٣) نساء و(٧) أطفال فيما بلغت عدد الإصابات والاعتداء على السلامة الجسدية (٨٣) بينهم (١٦) امرأة وعدد(٢٤) طفلا

كما وثق التقرير تداول قيادة المليشيا عن طريق فيديوهات مسجلة وقوائم تم تسريبها شملت قائمة بأسماء عدة أشخاص تتجاوز (٦٨٠) اسما تتهمهم سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا الموالية لها بانهم مؤيدين لقوات الدعم السريع ونخشى بأنهم قد تمت تصفيتهم عقب استرداد الجيش للمدينة، كما تم توثيق حالات عديدة لأفراد من سلطات العسكرية وعناصر من مليشيا درع السودان والبراء بن مالك وهم يطلقون النار مباشرة على مدنيين غير مسلحين، بمن فيهم النساء والأطفال، في الشوارع والأحياء السكنية والطرقات وبجانب منازل المواطنين في (الكنابي) ، كما وردتنا شهادات عن عمليات إعدام جماعية لمدنيين تم اتهامهم بالتعاون مع قوات الدعم السريع، بالإضافة إلى ذلك، وثقنا اعتقال (١٤٧) من المدنيين بينهم (١٣) امرأة وعدد (١١) أطفال بشكل تعسفي وما يزال عدد (٣٩)منهم مخفي قسريا بينهم (٣) نساء و عدد(٧) أطفال ، واحتجازهم في ظروف غير إنسانية، مع ورود تقارير تشير إلى تعرض المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب المبرح والإهانات والتهديدات، وتم توثيق حالات لأفراد تابعين للسلطات العسكرية وهم يعتقلون مدنيين من منازلهم أو أماكن عملهم، دون إبلاغهم بأسباب الاعتقال أو وجهتهم، كما وردت شهادات عن احتجاز مدنيين في مرافق عسكرية غير رسمية، وسجون سرية والتي بلغت عشرات السجون السرية التي يديرها عناصر من المليشيا الموالية للسلطات بورتسودان العسكرية حيث تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة بشكل ممنهج. ولم تتوقف الانتهاكات عند هذا الحد، بل تعرضت عدد (١٠٥) من المنازل والممتلكات الخاصة لعمليات نهب وتخريب متعمد من قبل عناصر من العناصر الموالية للسلطات العسكرية والمليشيا التابعة لها ، مما تسبب في خسائر مادية ومعنوية فادحة للمدنيين والمزارعين من شكان الكنابي ، وتم توثيق حالات عديدة لأفراد من العناصر العسكرية لسلطة بورتسودان العسكرية وهم يقومون بنهب منازل المدنيين وسرقة ممتلكاتهم ، بما في ذلك الأموال والمجوهرات والأجهزة الإلكترونية، كما وردت شهادات عن تدمير متعمد للمنازل والممتلكات الخاصة والتي بلغت عدد (١٣٦) منزلا ، بما في ذلك إحراقها وتخريبها بشكل كامل كما تعرضت عدد

٤٤ محل تجاري للنهب وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى ارتكاب انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في ود مدني، بما في ذلك العنف الجنسي، والتي بلغت عدد (٣) رجال وعدد ١١ امرأة وعدد ٤ أطفال حالة اعتداء جنسي حيث وردت شهادات عن حالات عنف جنسي تعرضت لها نساء وفتيات على أيدي افراد من العسكر والعناصر المتحالفة معها ما في ذلك الاغتصاب والتحرش الجنسي، والتهجير القسري، كما وثق التقرير نزوح آلاف المدنيين من ود مدني بسبب أعمال العنف والانتهاكات، وكذا احراق عدد (٣) مخيمات للنازحين مما أدى إلى أزمة إنسانية ومعيشية خانقة ولم تسلم المواشي والابقار وممتلكات المواطنين من اعمال النهب حيث تم نهب عدد (٢٥٠٠) من الابقار والماعز والمواشي كما وثق التقرير نهب محاصيلهم الزراعية ومواشيهم. وفي بعض المناطق، أضرمت المليشيات النار في المنازل التي كان يختبئ داخلها بعض الشباب خشية القتل، وفقًا لشهادات بعض الناجين

كما انتشرت مقاطع فيديو تم توثيقها تظهر عمليات قتل انتقامية خارج نطاق القانون لأفراد يُتهمون بالتعاون مع قوات الدعم السريع كما تعرض مدنيون لعمليات قتل جماعي، كما حدث في أواخر سبتمبر الماضي بعد سيطرة سلطات العسكرية والمليشيا المتحالفة معها على منطقة الحلفايا واعتقالات التعسفية لمواطنين من الكنابي دون أي أدلة قانونية، بتهمة الانتماء إلى قوات الدعم السريع والاستهداف العرقي لسكان الكنابي على أساس العرق واللون، وتهجيرهم قسراً مع كل تقدم عسكري وإحراق القرى منها إحراق قرية بارا وتهجير سكانها بتهمة التعاون مع الدعم السريع، من قبل ميليشيات "درع السودان ولم تسلم النساء من عمليات القتل والاصابة والاخفاء القسري والاعتقالات للنساء بشكل تعسفي بتهمة التعاون مع الدعم السريع حيث يستهدف سكان الكنابي، وخاصة النساء، بشكل خاص بسبب خلفياتهم العرقية والاجتماعية واستهداف البنية التحتية والمرافق الخدمية التي تعرضت لأضرار كبيرة، بالإضافة إلى عمليات نهب واسعة للمنازل والمحال التجارية

تم توثيق حالات اعتداء جسدي وإذلال للنساء، بما في ذلك حالة السيدة مريومة التي تعرضت لاعتداء من قبل جنود الجيش في قرية مبروكة و تشير التقارير إلى تحريض على العنف الجنسي ضد النساء، تحت ذرائع التعاون مع قوات الدعم السريع.

أنماط الانتهاكات واعداد الضحايا

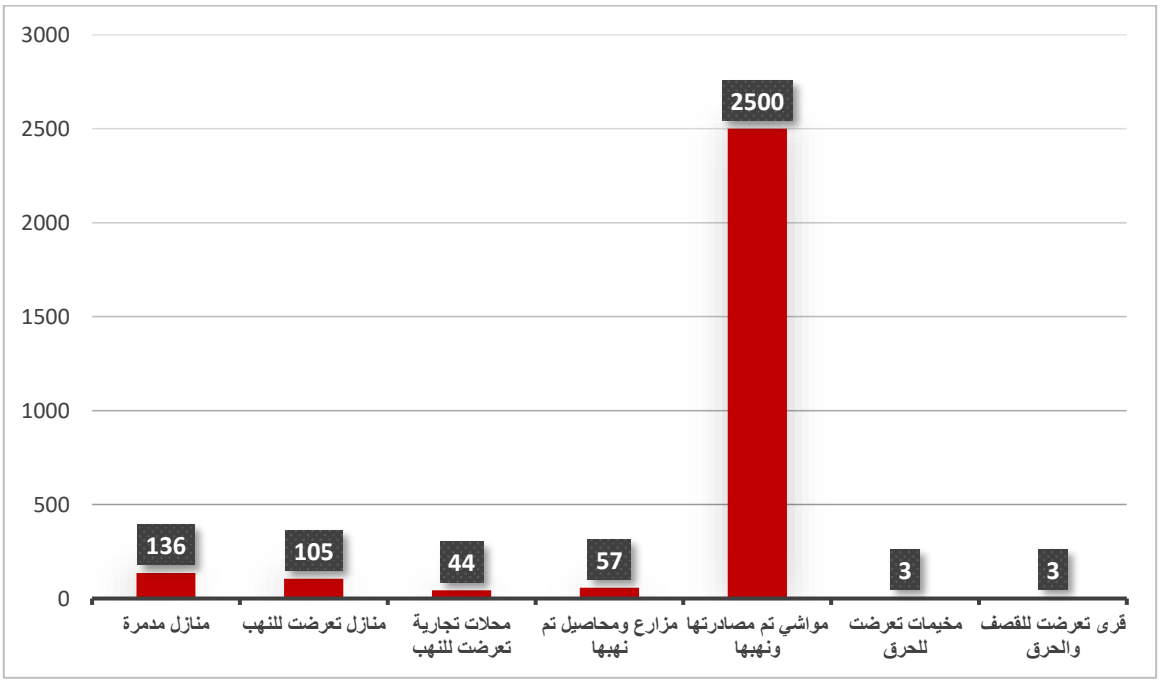

تعكس الإحصائيات الواردة في هذا التقرير جزءاً من الواقع فقط، وهي تقتصر على ما تمكنا من الوصول إليه أو تزويدنا به. من المرجح أن يكون العدد الحقيقي للانتهاكات أعلى من ذلك بكثير، حيث يتعذر الوصول إلى بعضها بسبب الظروف الأمنية السائدة، وخوف الضحايا والشهود من التعرض للاختطاف أو التعذيب أو القتل. بالإضافة إلى ذلك، يمتنع بعض الأهالي عن تقديم أي معلومات خوفاً من ردود فعل انتقامية من سلطات الامر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معه.

المنهجية

يعتمد هذا التقرير الحقوقي الشامل والدقيق حول الوضع في مدينة ود مدني(الكنابي كنبمبو خمسة ،كنمبوطيبة) ، بولاية الجزيرة ، على منهجية متكاملة ومتينة. فقد جُمعت المعلومات من مصادر متنوعة وموثوقة تشمل التقارير الرسمية للمنظمات الدولية والمحلية لحقوق الإنسان، وشهادات الشهود العيان الذين عايشوا الأحداث المأساوية، والتسجيلات المرئية والصوتية التي توثق الانتهاكات، والتغطية الإعلامية من مصادر موثوقة تتسم بالمصداقية والحيادية. وخضعت هذه المعلومات لعملية تحليل قانوني معمق وفقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الجنائي السوداني، بهدف تحديد طبيعة الجرائم المرتكبة وتوصيفها القانوني بدقة. وقد وُثِّقت جميع المعلومات والمصادر المستخدمة في التقرير بشكل دقيق وشفاف، مع الحرص على توفير مراجع قابلة للتحقق لضمان مصداقيته وقابليته للتدقيق. كما جرى التحقق من صحة المعلومات ودقتها من خلال مقارنتها مع مصادر متعددة ومراجعتها من قبل خبراء قانونيين وحقوقيين متخصصين، ويهدف التقرير إلى تقديم صورة شاملة ودقيقة للوضع في ود مدني، (الكنابي) من خلال تغطية جميع جوانب الانتهاكات والتأثيرات الإنسانية والقانونية. ويعتمد التقرير على مبادئ الحيادية والموضوعية، ويسعى إلى تقديم الحقائق دون تحيز أو تحريف. ويختتم التقرير بتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ إلى الأطراف المعنية، بهدف وقف الانتهاكات وحماية المدنيين وتعزيز المساءلة.

لمحة حول الوضع في السودان

شهد السودان سلسلة من التحولات السياسية العنيفة التي مهدت للصراع الحالي، فمنذ بدايات حكم الإنقاذ في عام 1989، تم تدمير مؤسسات الخدمة المدنية عبر حملات تطهير ممنهجة، وتمكين الموالين للحركة الإسلامية.

وفي أكتوبر 2021، قوض انقلاب عبد الفتاح البرهان الفترة الانتقالية نحو الديمقراطية، وأشعل فتيل الصراع الحالي، حيث لعبت الجماعات الإسلامية المسلحة دورًا محوريًا في التخطيط للحرب، بهدف إعادة تشكيل المشهد السياسي والعسكري، والعودة إلى السلطة.

بعد عامين من الفشل في ترسيخ شرعيته، اضطر البرهان إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير، وتوقيع اتفاق إطاري في ديسمبر 2022، ولكن سرعان ما تراجع عنه، مدعومًا بتحالف مع الحركات والمليشيات الإسلامية المتشددة، مما أدى إلى اندلا ع الحرب في 15 أبريل 2023 وقد شهدت الفترة التي سبقت الحرب تصاعدًا

ملحوظًا في نفوذ الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية، حيث عمل البرهان على إعادة تمكين عناصرها في مؤسسات الدولة، مما أتاح لها فرصة لتشكيل كتائب مسلحة منظمة، ترفض المفاوضات والتسويات السلمية.

يشكل استمرار نظام البرهان، الذي يفتقر إلى الشرعية ويواجه اتهامات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام في السودان، كما أن رفضه لمفاوضات جنيف يعكس تأثير القوى المتشددة داخل المؤسسة العسكرية ويشكل الصراع الدائر تهديدًا جسيمًا للأمن الإقليمي، لا سيما في منطقة البحر الأحمر، حيث تساهم ممارسات قيادة سلطات الامر الواقع العسكرية، مثل تجنيد المرتزقة والتعاون مع الجماعات المتطرفة، في تأجيج الصراع وتوسيع دائرته مع اندلا ع القتال في الخرطوم، تفاقمت الأزمة الإنسانية بشكل كبير

وفي ظل هذه الأوضاع المتردية التي سببها الانقلاب، اجتذبت سلطات الأمر الواقع العسكرية دعمًا من الميليشيات المتمردة والجماعات المسلحة العرقية، بما في ذلك حركات مسلحة، وفصائل سودانية شرقية، وقوات الاحتياطي المركزي، وكتائب المقاومة الشعبية، وكتائب التعبئة الشعبية، وميليشيات مثل لواء البراء بن مالك وكتائب الحركة الاسلامية وكتائب البراء بن مالك

وقد حاولت الجهود الدولية التوسط لإنهاء الصراع، حيث تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا في مارس 2024 يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية. ومع ذلك، رفضت سلطات الامر الواقع العسكرية اقتراحًا لوقف إطلاق النار في رمضان 2024، وتكرر رفضها لدعوات الناتجة عن المؤتمر الانساني رفيع المستوى المنعقد بتاريخ ١٤فبراير٢٠٢٥١٤ وعُقدت محادثات أخرى لوقف إطلاق النار استضافتها سويسرا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في سويسرا في أغسطس 2024، وقد حضرها قوات الدعم السريع ولكن القوات المسلحة السودانية رفضت الحضور

وفي أوائل مارس/آذار 2024، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية.

وفي ٢٠١٥ رفضت القوات المسلحة السودانية، قبول اقتراح بوقف إطلاق النار طوال شهر رمضان

وفي 10 يناير 2025، ارتكبت القوات التابعة لسلطات الامر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معه مجزرة مروعة في ود مدني، تضمنت إعدامات جماعية، وعنفًا جنسيًا، وتطهيرًا عرقيًا، استهدف بشكل خاص الأقليات

والمزارعين. وقد تضررت الكنابي، وهي تجمعات سكنية لعمال زراعيين من غرب السودان، بشكل خاص من هذه الانتهاكات، مما يسلط الضوء على البعد العرقي للصراع، وتهميش هذه المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب ما يسمى القوات المشتركة للمليشيات المسلحة، الذي يضم حركات مثل حركة تحرير السودان/جيش مني مناوي وحركة العدل والمساواة، وقوات درع السودان ومليشيات البراء بن مالك المتشددة دورًا مؤثرًا في الصراع، حيث يقدم الدعم للسلطات العسكرية. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العسكرية، بقيادة عبد الفتاح البرهان، تعتمد على تحالفات مع جماعات مسلحة متشددة ومتهمة بدعم الإرهاب، وتتلقى مساعدات عسكرية من دول أجنبية، مما يزيد من تعقيد الوضع وتعدد الجهات المسؤولة عن الانتهاكات.

مقدمة

في العاشر من يناير/كانون الثاني 2025، شهدت مدينة ود مدني (الكنابي) في منطقة كمبو خمسة، وكمبو طيبة، وكمبو 16 شرق أم القرى بولاية الجزيرة السودانية هجومًا وحشيًا، يمثل فصلاً مروعًا في سلسلة الهجمات التي شنتها قوات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها حيث استهدف هذا الهجوم بشكل ممنهج مجتمعات الكنابي، وهي مجتمعات زراعية من أصول غير عربية، يقطنها مواطنون من قبائل التاما والبرغو والمراريت، الذين اعتبرتهم الميليشيات موالين لقوات الدعم السريع.

نفذ الهجوم عناصر من ميليشيا درع السودان، وكتيبة البراء بن مالك الإسلامية، وميليشيات محلية. اقتحموا قرية طيبة في صباح العاشر من يناير/كانون الثاني، وأطلقوا النار عشوائيًا على المدنيين، وأضرموا النيران في المنازل. شهدت القرية هجومًا ثانيًا في فترة ما بعد الظهر، بينما كان السكان يدفنون ضحاياهم، حيث استمرت عمليات القتل والنهب والحرق.

تشير المعلومات والبيانات الموثقة إلى وجود حملة انتقامية تستهدف المدنيين العزل في ولاية الجزيرة، وذلك بتطبيق مقولة تعتبر كل مواطن ظل في مناطق الدعم السريع متعاونًا. كما يثير وجود قائمة بأسماء أكثر من 6800 مواطن مهددين بالقتل قلقًا بالغًا ويتطلب تحقيقًا فوريًا وشفافًا.

أكدت التقارير الموثوقة استخدام قوات بورتسودان العسكرية أسلحة متفجرة عشوائية في المناطق السكنية، بما في ذلك القصف بالبراميل المتفجرة ومتفجرات وقذائف مدفعية بشكل عشوائي وممنهج باتجاة المواطنين ، مما أسفر عن مقتل وإصابة المئات من المدنيين، وأثار مخاوف جدية بشأن تصعيد العنف الطائفي في السودان، ونذر بتمدد الصراع إلى مناطق أخرى. كما أشارت أنباء موثوقة إلى استخدام قوات بورتسودان العسكرية أسلحة كيميائية في هجمات متعمدة على المدنيين في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مما يستدعي تحقيقًا عاجلًا من بعثة تقصي الحقائق المعنية بالسودان.

منذ سيطرة قوات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها على مدينة ود مدني، شهدت المدينة تصعيدًا هائلاً في أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. استهدفت هذه الانتهاكات المدنيين العزل بأعمال قتل وحشية ومنظمة على نطاق واسع، بما في ذلك القصف الجوي العشوائي على المناطق السكنية، وتنفيذ حملات إعدام ميدانية استهدفت مجموعات عرقية من أصول غير عربية، لا سيما سكان الكنابي بولاية الجزيرة. كما استهدفت هذه الجرائم بشكل ممنهجي أفرادًا من أصول جنوب سودانية ومن قبائل النوبة وقبائل أفريقية تنتمي لغرب السودان، وذلك على خلفية خطاب تحريضي منتشر في وسائل الإعلام المرتبطة بالحركة الإسلامية.

تؤكد هذه الأحداث على أن هجوم 10 يناير/كانون الثاني لم يكن حادثًا معزولًا، بل جزءًا من حملة ممنهجة تستهدف مجتمعات الكنابي وغيرها من المجتمعات غير العربية في ولاية الجزيرة.

وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش هذه الجرائم[2] من خلال مقابلات مع ناجين، وتحليل صور الأقمار الصناعية، ومقاطع الفيديو، وقوائم بأسماء الضحايا. أكدت لجنة من سكان طيبة مقتل 26 شخصًا في الهجوم. استخدم المهاجمون ألفاظًا عنصرية، وهددوا السكان بالإيذاء، مشيرين إلى قوات درع السودان وقائدها أبو عاقلة كيكل. ارتكبت قوات درع السودان عمليات نهب واسعة النطاق، حيث استولت على الأموال والأغذية والماشية. أكد شهود العيان أن سكان القرية لم يكونوا مسلحين، ولم يتمكنوا من مقاومة الهجوم. تشير هذه الأحداث إلى نمط مقلق من العنف الانتقامي الذي يستهدف المدنيين في مناطق النزاع في السودان، وتؤكد على الحاجة الملحة لحماية المدنيين، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

منذ سيطرة بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها على مدينة ود مدني (الكنابي) في منطقة كمبو خمسة، وكمبو طيبة، وكمبو 16 شرق أم القرى بولاية الجزيرة، شهدت المدينة تصعيدًا هائلاً في أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. استهدفت هذه الانتهاكات المدنيين العزل بأعمال قتل وحشية ومنظمة على نطاق واسع، بما في تنفيذ حملات إعدام ميدانية استهدفت مجموعات عرقية من أصول غير عربية، لا سيما سكان الكنابي بولاية الجزيرة. كما استهدفت هذه الجرائم بشكل ممنهجي أفرادًا من أصول جنوب سودانية ومن قبائل النوبة وقبائل أفريقية تنتمي لغرب السودان، وذلك على خلفية خطاب تحريضي منتشر في وسائل الإعلام المرتبطة بالحركة الإسلامية.

تسببت هذه الأعمال في أزمة إنسانية كارثية، حيث يتجرع المدنيون ويلات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم وحشية. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 25 مليون سوداني بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، ويواجه 14 مليون طفل انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينما يعاني 3 ملايين طفل على الأقل من سوء التغذية الحاد. تسبب القتال في نزوح أكثر من 3 ملايين شخص، مما أدى إلى أزمة نزوح تعد الأكبر عالميًا. أودى الصراع بحياة الآلاف المدنيين، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، جراء العنف ونقص الغذاء والرعاية الصحية.

يثير تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، والذي كشف عن انتشار المجاعة في خمس مناطق على الأقل في السودان، بما فيها مناطق المحاصرة من قبل قوات بورتسودان العسكرية في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، قلقًا بالغًا. يؤكد التقرير على خطورة هذا الوضع الإنساني المتردي، والذي تفاقم بسبب الصراع الدائر، ورفض سلطات الامر الواقع العسكرية الاعتراف بمدى الكارثة، واستخدامها للمساعدات الإنسانية كسلاح في الصراع عبر عرقلة وصولها للمدنيين في المناطق المتضررة.

تصاعدت وتيرة الانتهاكات بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، مع ارتكاب قوات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها، وعلى رأسها قادة درع السودان أبو عاقلة كيكل وقيا دة لواء البطانة وكتائب البراء بن مالك، ومليشيا البرق الخاطف وكتائب الحركة الإسلامية، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مروعة في مدينة ود مدني (الكنابي– كنمبو خمسة والمعروفة أيضًا بكنبمو طيبة). يشير هذا التقرير إلى عمليات قتل جماعي وحشي، وحرق، وإغراق في الأنهار، وإعدامات ميدانية، واعتقالات تعسفية، وترحيل قسري، وتعذيب، واغتصاب، واختفاء قسري، واستهداف ممنهج للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن.

وثقت مقاطع فيديو مروعة عمليات إعدام بشعة وتعذيب وحشي، ارتكبتها تلك الميليشيات المتحالفة مع قوات بورتسودان العسكرية وقد أدان المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، هذه الجرائم المروعة، ودعا إلى محاسبة المسؤولين عنها. كما أدانتها منظمات حقوقية دولية وإقليمية، وطالبت بضرورة وقف العنف وحماية المدنيين. فرضت الولايات المتحدة عقوبات على قادة عسكريين سودانيين مسؤولين عن هذه الانتهاكات، بينهم عبدالفتاح البرهان قائد قوات بورتسودان العسكرية.

بعد بسط تلك القوات والميليشيات المتحالفة معها سيطرتها على مدينة ود مدني، انتشرت مقاطع فيديو مروعة على وسائل التواصل الاجتماعي توثق لعمليات إعدام عشوائية وتعذيب وحشي للمدنيين العزل. هذه المقاطع، التي تم التحقق من صحتها، تظهر جنودًا يرتدون زي الجيش السوداني أو ينتمون إلى ميليشيات متحالفة معه وهم يرتكبون فظائع لا يمكن تصورها بحق المدنيين الذين بقوا في المدينة بعد سيطرة قوات الدعم السريع عليها. تظهر المقاطع المصورة رجالًا غير مسلحين يرتدون لباسًا مدنيًا يتعرضون للاعتداء البدني والتعذيب الوحشي قبل أن يتم إعدامهم بدم بارد.

في أحد المقاطع المروعة، يظهر جندي وهو يدفع رجلًا مقيدًا إلى جسر قبل أن يتم إلقاؤه في النهر وإطلاق النار عليه بينما كان يغرق. تمكنت منظمات حقوقية من تحديد الموقع الجغرافي لهذا المقطع، وهو "جسر حنتوب" الذي يقع على بعد حوالي 3 كيلومترات من وسط مدينة ود مدني. في مقطع آخر، يظهر جنود وهم يعدمون رجلًا أعزل بدم بارد بعد أن اتهموه بالانتماء إلى قوات الدعم السريع. بعد ذلك، يقومون بتصوير جثث أخرى ملقاة على الأرض، والتي يبدو أن معظمها يعود لمدنيين.

أظهرت مقاطع الفيديو المتداولة عناصر يرتدون الزي الرسمي للجيش وهم ينفذون الإعدامات بإطلاق الأعيرة النارية على الضحايا بشكل عشوائي ومتعمد. كما شملت هذه الحملات الحرق والتنكيل والذبح والتعذيب والتهجير القسري وارتكاب انتهاكات جنسية واسعة النطاق ضد النساء والأطفال. كما استهدفت بشكل ممنهج أفرادًا من أصول جنوب سودانية ومن قبائل النوبة وقبائل أفريقية تنتمي لغرب السودان، فقد تعرض العشرات منهم للقتل، وذلك على خلفية خطاب كراهية تحريضي منتشر، ولا سيما في وسائل إعلام مرتبطة بالحركة الإسلامية. تزامن مع تلك المجازر انتشار مقاطع فيديو في مواقع التواصل الاجتماعي توثق هذه الانتهاكات، مثل تلك التي تظهر تصفية عدد من المدنيين بدم بارد في ود مدني (كمبالي)، يعد دليلًا دامغًا على حجم هذه الجرائم ووحشيتها.

يشهد السودان تصاعدًا مقلقًا في خطاب الكراهية التحريضي، والذي يتجسد بشكل خاص في وسائل إعلام مرتبطة بالحركة الإسلامية وقادة عسكريين مثل ياسر العطا. هذا الخطاب، المشبع بالعنف والتحريض على الكراهية، يستهدف فئات عرقية ودينية معينة، ويهدف إلى تقويض النسيج الاجتماعي وتعميق الانقسامات. إن مثل هذا الخطاب لا يمثل مجرد آراء متطرفة، بل يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، ويجب معالجته بجدية على المستويين الوطني والدولي.

تتعارض ادعاءات قيادة امر الواقع العسكرية بشأن توحيد القوات المسلحة بشكل صارخ مع الواقع الميداني. فبينما يروج الجيش لخطاب الوحدة الوطنية، يكشف الواقع عن استمراره في الاعتماد على شبكة متشعبة من الميليشيات المسلحة غير النظامية. هذا التوجه، الذي يهدف إلى تعزيز الهيمنة العسكرية وتكميم الأفواه المعارضة، يشكل انتهاكًا صارخًا لمبادئ بناء دولة مدنية ديمقراطية. فبدلاً من بناء مؤسسة عسكرية وطنية موحدة، تواصل قوات بورتسودان العسكرية استغلال هذه الميليشيات في صراعاتها السياسية، مما يؤجج الصراعات القائمة ويهدد السلم والاستقرار في البلاد. إن استمرار الاعتماد على هذه الميليشيات يمثل تهديدًا مباشرًا للمصالحة الوطنية، ويعيق جهود بناء السلام ووقف الحرب وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية، يبرز تشكيل حكومة مدنية تستند إلى ميثاق السودان التأسيسي، الذي يحظى بدعم واسع من مختلف القوى السياسية، كخطوة ضرورية نحو استعادة المسار الديمقراطي وتحقيق السلام المستدام في السودان.

سياق الأحداث

"في سياق تصاعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في السودان، شهدت مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، فصولًا مأساوية بدأت في 11 يناير 2025. فبعد استيلاء قوات بورت سودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معها على المدينة، شنت هجمات وحشية ومنظمة على مجموعات مختلفة من المدنيين، بمن فيهم أعضاء لجان المقاومة والعاملين في المجال الطبي والناشطين والمزارعين، لا سيما في منطقة كمبو خمسة شرق محلية أم القرى. وشملت هذه الانتهاكات المروعة أعمال قتل وحشي، وارتكاب حالات عنف جنسي موثقة ضد النساء والفتيات، وحرق معسكرات النازحين التي كانت تؤوي مجموعات الشكبة وأجاك والمصباح.

في مدينة ود مدني، عاصمة الولاية، تُقدر حصيلة القتلى بنحو 146 ضحية في اليوم الاول للمجزرة حيث تُرك العديد منهم في الشوارع بعد ذبحهم بوحشية، خاصة في المعسكر الزراعي المعروف باسم الكنابي. وفي 17 يناير، انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو مروع من قرية "نعيم الله" يظهر سيدة تُدعى مريم، وهي تتعرض لاعتداء من قبل عناصر تابعة لقوات بورتسودان العسكرية وفي 17 يناير 2025، انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يظهر ضابطًا من القوات المسلحة السودانية يعتدي بوحشية على شاب مدني في الشارع الرئيسي في ود مدني. وفي مقطع فيديو آخر نُشر بتاريخ 17 يناير 2025، شوهد شرطي يضرب امرأة ويتهمها بالتعاون مع قوات الدعم السريع.

في 14 يناير 2025، أصدرت قوات الجيش بيانًا زعمت فيه أن الحوادث والانتهاكات في الجزيرة ارتكبها أفراد مارقون وليس الجيش، في محاولة للتنصل من مسؤوليتها عن هذه الجرائم. ومع ذلك، كشف الفريق أول محمد حمدان دقلو، القائد العام لقوات الدعم السريع، أن القوات المسلحة السودانية لم تتمكن من الاستيلاء على الجزيرة إلا بسبب الدعم الذي حصلت عليه من جبهة تيغري الإثيوبية والجبهة الإسلامية الإريترية.

في أواخر يناير من هذا العام، نفذت قوات الامر الواقع والميليشيات المتحالفة معها في مدينة بحري بالخرطوم عمليات إعدام، حيث قُتل ما لا يقل عن 18 مدنيًا بينهم امرأة في سبع حوادث منفصلة، جميعها وقعت في محيط مصفاة الجيلي، وجميع الضحايا ينحدرون من مناطق دارفور أو كردفان في السودان.

في مقطع فيديو تم تداوله في 30 يناير 2025، لوحظ أن رجالاً يرتدون زي القوات المسلحة السودانية وأفرادًا ينتمون إلى لواء البراء بن مالك في الخرطوم بحري يقرؤون قائمة طويلة بأسماء أشخاصٍ يُزعم أنهم متعاونون مع قوات الدعم السريع، ويرددون كلمة "زايل" وتعني "قتيلاً" بعد كل اسم. وفي 29 يناير، انتشرت مقاطع فيديو مروعة على وسائل التواصل الاجتماعي توثق لعمليات إعدام عشوائية وتعذيب وحشي للمدنيين العزل في مدينة ود مدني.

في منتصف يناير، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على قائد الجيش السوداني ورئيس مجلس السيادة الانتقالي، عبد الفتاح البرهان، بسبب مسؤوليتهم عن الهجمات ضد المدنيين. وفي 18 يناير 2024، أدّت لجنة التحقيق في أحداث كمبو طيبة اليمين أمام نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي، مالك عقار. في ظل تصاعد الإدانات الدولية، وفي نفس اليوم أدانت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أعمال العنف في الكنابي وود مدني، معتبرةً أنها

انتهاك صارخ للميثاق الأفريقي. وفي 29 يناير 2025، انتشرت شهادات مروعة عن فظائع ارتكبت بحق المدنيين، بما في ذلك عمليات ذبح وتقطيع رؤوس وإلقاء الجثث في الأنهار وحرق البيوت وبداخلها نساء وأطفال."

وفي ٣٠ يناير ٢٠٢٥م اغتيال الاستاذ احمد الطيب عبدالله الذي تم ذبحه بواسطة الجيش في مدينة ام روابة ولاية شمال كردفان بعد سيطرة الجيش علي المدينة ،الاستاذ الطيب مدير التعليم بالمحلية ومن قيادات حزب الأمة القومي بالمدينة.[3]

كما استمرت الانتهاكات المروعة التي ارتكبها قوات بورتسودان العسكرية ضد المدنيين في ولاية الجزيرة، وتحديدا في مدينتي ود مدني والكنابي خلال شهر فبراير ففي ٨ فبراير ٢٠٢٥م أحرقت قوات درع السودان كمبو فور بولاية الجزيرة علي اساس عرقي وجهوي.[4]

التوصيف القانوني

إنّ سلسلة الأعمال الوحشية التي ارتُكبت في ود مدني، بما في ذلك القتل الوحشي والإعدامات الجماعية والاعتقالات التعسفية والعنف الجنسي وتشويه الجثث وحرق الأطفال وحملات التطهير العرقي الممنهجة، على أيدي سلطات بورتسودان العسكرية والميليشيا المتحالفة معها، ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كما أنّ استهداف المدنيين والأقليات ورجال القبائل والمزارعين على أساس عرقي، يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ استخدام الأسلحة المتفجرة بشكل عشوائي والقصف الجوي على المناطق السكنية واستهداف المنشآت الحيوية، يرقى إلى مستوى جرائم الحرب بموجب القانون الدولي الإنساني. إنّ تصعيد خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتمييز العنصري، يشكل جريمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد يرقى إلى مستوى التحريض على الإبادة الجماعية.

تعتبر هذه الأفعال جرائم بموجب القوانين الجنائية السودانية، بما في ذلك قانون العقوبات وقانون القوات المسلحة، أثارت التعديلات الأخيرة التي أدخلتها سلطات بورتسودان العسكرية على قانون جهاز المخابرات العامة السوداني لعام 2010، والتي صدرت في فبراير 2024، مخاوف دولية ومحلية واسعة النطاق. وتمنح هذه التعديلات الجهاز صلاحيات واسعة النطاق، بما في ذلك سلطة التوقيف والاحتجاز والتحقيق، مما يثير مخاوف جدية بشأن احتمال

إساءة استخدام هذه الصلاحيات لانتهاك حقوق الإنسان ومنح الجهاز حصانة شاملة من الملاحقة القضائية عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراده أثناء تأدية مهامهم، مما يثير مخاوف بشأن إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب وتقويض مبدأ سيادة القانون وتقويض الحريات الأساسية وقمع المعارضة، كما يتضح أن المرسوم الدستوري رقم 6/2024 ولائحة الاستنفار والمقاومة الشعبية لعام 2024 قد وسعا بشكل ملحوظ من سلطات الامر الواقع العسكرية في السودان، مما يثير مخاوف جدية بشأن تأثير ذلك على حقوق الإنسان. فقد منح المرسوم مجلس الأمن والدفاع صلاحيات واسعة لإعلان حالة الطوارئ والتوصية بإعلان الحرب، كما أدت لائحة الاستنفار إلى إنشاء لجان للتعبئة الشعبية وتسليح المتطوعين، مما يثير مخاوف بشأن انتشار الأسلحة بين المدنيين. وتتفاقم هذه المخاوف بسبب استمرار فرض حالة الطوارئ وإصدار أوامر طوارئ غامضة ومطولة، مما يقيد الحريات الأساسية دون استيفاء المعايير الدولية لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تثير الحصانة الممنوحة لقوات بورتسودان العسكرية مخاوف بشأن إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب وتقع المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الجرائم على عاتق كل من شارك في التخطيط أو ارتكاب أو التحريض على ارتكاب هذه الجرائم، أو الذين كانوا على علم بارتكابها ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنعها أو معاقبة مرتكبيها، بمن فيهم قادة الجيش وأعضاء حكومة البرهان وقادة الميليشيات المتحالفة معها ،كما تأتي تلك المجزرة مخالفة للميثاق الافريقي حيث تنص المادة الثانية من الميثاق الأفريقي على حظر التمييز على أساس العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، الأصل الاجتماعي، الثروة، المولد، أو أي وضع آخر ،كما تكفل المواد من 19 إلى 24 حقوق الشعوب في المساواة والوجود، والحق في التصرف بحرية في ثروات بلادها ومواردها الطبيعية، إضافةً إلى الحق في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والعيش في بيئة نظيفة وآمنة.

وهي مخالفة لاتفاقية جنيف وحماية المدنيين في مناطق النزاع التي تنص افي مادتها الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على التزام جميع أطراف النزاع بتوفير الحماية والمعاملة الإنسانية للأشخاص غير المشاركين في القتال، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم، أو العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الإصابة أو الاحتجاز، وتحظر الاتفاقية القتل والتعذيب والمعاملة القاسية والتمييز على أي أساس، مثل العرق أو الدين أو الجنس أو الثروة.

ومخالفة لاتفاقية الدولية لاتفاقية الاخفاء القسري حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تعريض أي شخص للاختفاء القسري، ولا يمكن تبرير ذلك بأي ظرف استثنائي، سواء كان حربًا أو تهديدًا بالحرب. أما المادة الثانية فتوضح أن الاختفاء القسري هو "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف الذي يتم على يد موظفي الدولة أو بموافقتها، مع رفض الاعتراف بهذا الفعل أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرم الضحية من الحماية القانونية".

يثير تدهور حالة الجهاز القضائي في السودان، جراء الصراع الدائر وتدخل سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها في عمل القضاء، شكوكًا جدية بشأن حيادية واستقلالية اللجان الوطنية للتحقيق الموالية للجيش السوداني وحكومة البرهان، وتعتبر لجان التحقيق التي أعلن عنها البرهان غير ذات مصداقية وتفتقر إلى الاستقلالية وتسيس القضاء واستخدامه كأداة في يد الجيش، مما يحول دون تحقيق العدالة. كما انها تركز جهودها بشكل انتقائي على انتهاكات قوات الدعم السريع، متجاهلة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها سلطات الامر الواقع وقواتها المتحالفة، مثل القصف العشوائي للمدنيين، والاعتقالات التعسفية، والعنف الجنسي. إن هذا الانحياز الواضح يضعف مصداقية هذه اللجان، ويؤكد الحاجة إلى توسيع ولاية المحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم كذلك الضغط على حكومة البرهان للتعاون مع بعثة تقصي الحقائق والسماح لها بزيارة المناطق التي تحت سيطرتهم، حتى تكون قادرة على إجراء تحقيقات شاملة في جميع الانتهاكات المرتكبة، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة والسماح لها بالوصول إلى جميع المناطق المتضررة من الصراع دون قيود. ونشيد بترحيب وتعاون قوات الدعم السريع مع البعثة ودعوتهم لزيارة مناطق سيطرتهم.

الجهات المتورطة في مجزرة (الكنابي)

بناءً على التقارير والمعلومات الموثقة، يخلص هذا التقرير إلى أن قوات الامر الواقع العسكرية بقيادة عبدالفتاح البرهان والميليشيات المتحالفة معها قد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في مدينة ود مدني، وتحديدًا في مناطق كمبو خمسة، وكمبو طيبة، وكمبو 16 شرق أم القرى بولاية الجزيرة. وتشمل هذه الانتهاكات جرائم حرب مثل القتل العمد، والتعذيب، والاعتقالات التعسفية، واستهداف المدنيين العزل، وتدمير الممتلكات المدنية. وتؤكد شهادات الشهود على ارتكاب هذه الانتهاكات، مما يشير إلى وجود نمط ممنهج

من الانتهاكات الجسيمة التي ترقى إلى جرائم حرب وتشمل هذه الميليشيات كتائب الحركة الإسلامية، وقوات درع السودان بقيادة أبو عاقلة محمد أحمد "كيكل"، ولواء البطانة، وكتائب البراء بن مالك، ومليشيا البرق الخاطف، وغيرها بالإضافة إلى محرضين على الكراهية والعنصرية من أعضاء مجلس السيادة الموالين للسلطة العسكرية، وعلى رأسهم ياسر العطا.

تقع المسؤولية القانونية والإنسانية عن هذه الجرائم على عاتق حكومة البرهان، خاصة بعد إعلان خروج قوات الدعم السريع من ولاية الجزيرة. يشمل ذلك المسؤولية الجنائية الفردية لعبد الفتاح البرهان، وقادة الميليشيات، والقادة العسكريين، والمرؤوسين المباشرين الذين شاركوا في التخطيط أو ارتكاب أو التحريض على هذه الجرائم، أو الذين كانوا على علم بارتكابها ولم يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنعها أو معاقبة مرتكبيها، بالإضافة إلى المسؤولين عن نشر خطاب الكراهية والعنف الذي يؤجج الصراع وتشير المعلومات والبيانات الموثقة إلى حملة انتقامية تستهدف المدنيين العزل في ولاية الجزيرة، وذلك بتطبيق مقولة تعتبر كل مواطن ظل في مناطق الدعم السريع متعاونًا. كما يثير وجود قائمة بأسماء أكثر من 6800 مواطن مهددين بالقتل قلقًا بالغًا ويتطلب تحقيقًا فوريًا وشفافًا.

أكدت التقارير الموثوقة استخدام القوات العسكرية أسلحة متفجرة عشوائية في المناطق السكنية، بما في ذلك القصف بالبراميل المتفجرة ومتفجرات غير تقليدية، مما أسفر عن مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين، وأثار مخاوف جدية بشأن تصعيد العنف الطائفي في السودان، ونذر بتمدد الصراع إلى مناطق أخرى. كما أشارت أنباء موثوقة إلى استخدام القوات المسلحة السودانية أسلحة كيميائية في هجمات متعمدة على المدنيين في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، مما يستدعي تحقيقًا عاجلًا من بعثة تقصي الحقائق المعنية بالسودان.

يتضح من تحليل الوضع القانوني في السودان أن نظام العدالة يواجه انهيارًا شبه كامل، مما يعيق بشكل خطير جهود إقامة العدل والمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل قوات الأمر الواقع العسكرية والميليشيات المتحالفة معها. فقد شهدت مناطق واسعة، بما في ذلك الخرطوم ومؤخرًا ولايتي الجزيرة وسنار، تدهورًا كارثيًا في عمل المؤسسات القضائية، نتيجة لسيطرة سلطات بورتسودان العسكرية على المحاكم والنيابة العامة واللجنة الوطنية للتحقيق. وقد تجلى ذلك في توجيه التهم بشكل انتقائي ضد المدنيين المعارضين لتوجهات الجيش، بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع، مما أسفر عن إصدار أحكام بالإعدام والسجن في محاكمات صورية تفتقر لأبسط معايير العدالة.

كما أن ملاحقة أصحاب الرأي والمعارضين السياسيين تثير مخاوف جدية بشأن انتهاك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقد فاقم استيلاء قوات الجيش والميليشيات المتحالفة معها على مدينة ود مدني من هذا الوضع، حيث توقف نظام العدالة بشكل كامل في المدينة

وقائع الانتهاكات التي تم ارتكابها من قبل الجيش السوداني والمليشيا المتحالفة معها

- في ١٠ يناير 2025، ارتكبت القوات التابعة لسلطات بورتسودان العسكرية والميليشيات المتحالفة معه، بما في ذلك ميليشيا درع السودان بقيادة كيكل وميليشيات إسلامية مثل ميليشيا البراء بن مالك والبرق الخاطف، مجزرة مروعة في مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة السودانية. وقد استهدفت هذه الجرائم المدنيين، وشملت إعدامات جماعية، واعتقالات تعسفية، وعنفًا جنسيًا، وتشويهًا للجثث، بما في ذلك حرق أطفال. بالإضافة إلى ذلك، شنت هذه القوات حملات تطهير عرقي في المدينة والمناطق الجنوبية منها، استهدفت بشكل خاص الأقليات ورجال القبائل والمزارعين. وتعد "الكنابي"، وهي تجمعات سكنية نشأت في مشروع الجزيرة منذ أربعينيات القرن الماضي، من أكثر المناطق التي تضررت من هذه الانتهاكات. وسكان الكنابي، وهم في الأساس عمال زراعيون من غرب السودان، وخاصة من دارفور، عانوا من التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي لسنوات. وقد أسس شباب الكنابي "مركزية مؤتمر الكنابي" للدفاع عن حقوقهم، مما يجعلهم هدفًا محتملاً لهذه الهجمات.

- أظهرت مقاطع الفيديو المتداولة عناصر يرتدون زي الجيش وهم ينفذون إعدامات بإطلاق النار على الضحايا بشكل عشوائي ومتعمد. وشملت هذه الأعمال إلقاء الضحايا في النيل، والحرق والتنكيل والذبح والتعذيب والتهجير القسري، وارتكاب انتهاكات جنسية واسعة النطاق ضد النساء والأطفال. كما استُهدف أفراد من أصول جنوب سودانية وقبائل النوبة وقبائل أفريقية أخرى، وتعرض العشرات منهم للقتل على خلفية خطاب كراهية تحريضي، خاصة في وسائل إعلام مرتبطة بالحركة الإسلامية.

- انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو صادمة توثق ارتكاب قوات الجيش والمليشيا المتحالفة معها جرائم فظيعة بحق المدنيين العزل في ود مدني (كمبالي). على سبيل المثال، أظهرت مقاطع الفيديو جنوداً

يطلقون النار بشكل مباشر على شباب مقيدين للخلف وتم إعدامهم ميدانياً في مشهد يدمي القلوب ويؤكد على وحشية تلك الميليشيات. وقد حللنا (11) مقطع فيديو وعدد من الصور خلال الفترة من 10-19 يناير 2025، حيث تأكدنا من عمليات إعدام ميدانية خارج نطاق القانون. وتظهر عدد من هذه الفيديوهات تشويه الجثث كما يظهر المعتدين يرتدون الملابس العسكرية للجيش السوداني بينما يظهر بالفيديو الضحايا بملابس مدنية وعدد منهم مقيد. هذه الأعمال الوحشية تستهدف المدنيين بشكل مباشر، وتشمل أيضاً اتهامات باطلة وتهجير قسري، مما يشير إلى محاولة متعمدة لتطهير عرقي في المنطقة. ووثق التقرير العديد من حوادث القتل خارج نطاق القضاء، بما في ذلك الذبح والإغراق في النهر، وحرق معسكرات النازحين والمدنيين. وارتُكبت انتهاكات جنسية مروعة بحق النساء، حيث استُخدم الاغتصاب والعنف الجنسي كأداة للاحتفال بالانتصار، مما يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان كما تأثر الوضع الإنساني والاقتصادي في السودان بشكل كبير بسبب النزاع، وتفاقم الوضع بسبب الأحداث في ولاية الجزيرة، حيث نزح آلاف المدنيين إلى مناطق أخرى داخل السودان ودول الجوار.

- في ٩ يناير ٢٠٢٥ تعرضت منطقة طيبة (الكنابي) بولاية الجزيرة لهجوم عنيف من قبل مليشيا درع السودان حيث دخلت قوات عليها شارات درع السودان القرى بينها قرية المغاربة وكانت تطلق قذائف المدفعية وترافق هذه القوات طائرات مسيرة بدون طيار وفي اليوم الثاني دخلت تلك القوات مناطق الكنابي ووقرئ طيبة واطلقوا النار عشوائي على الأطفال والمدنيين وعندما خرج الناس بعد ان هدى القصف والاشتباكات من اجل دفن القتلى تعرضوا للقتل المباشر وسقط العشرات بين قتيل ومصاب وتعرض عدد اخر من المواطنين والسكان للاعتقال ولا يعرف مصيرهم حتى لحظة كتابه هذا التقرير.

- في يوم مساء الجمعة ١٠ يناير ٢٠٢٥ قتل 8 أشخاص من بينهم طفلين، واختطاف ٢٣ شخصا بينهم ١٣ امرأة حيث قتل الطفلين أحمد عيسى وحامد محمد، قُتلا حرقًا داخل منزلهما، كما تم اغتيال ثمانية مدنيين آخرين، وهم: عبدالعزيز عبدالكريم، خاطر إبراهيم، أحمد إسحاق كيتا، صالح حماد، شيخ الخلوة، وعلي محمد. بالإضافة إلى ذلك، اختُطفت 13 امرأة برفقة إبراهيم أبكر.

- بعد 72 ساعة من استعادة سلطات بورتسودان العسكرية السيطرة على ود مدني، بدأت مقاطع الفيديو التي توثق انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين بالانتشار على وسائل التواصل الاجتماعي. هذه المقاطع، التي تظهر بوضوح أن سلطات بورتسودان العسكرية والقوات المتحالفة معها ترتكب انتهاكات واسعة ضد المواطنين الذين آثروا البقاء في ولاية الجزيرة بعد وقوعها تحت سيطرة قوات الدعم السريع، كشفت عن نمط مقلق من الانتهاكات يتكرر في كل المناطق التي يستعيد الجيش السيطرة عليها. هذا النمط، الذي يتضمن اتهام المدنيين بالتعاون مع قوات الدعم السريع، ليس بالجديد، فقد تم رصد ممارسات مماثلة في كل المناطق التي يستعيد الجيش سيطرته عليها، من الدندر وسنجة إلى أمدرمان والخرطوم بحري. وتشير المعلومات إلى أن عدد الذين تم إعدامهم في ود مدني وحدها يفوق (١٤٦) شخصا خلال الأيام الخمسة الايام الأولى بعد دخول الجيش للمدينة، كما تم اعتقال عدد (٥٦) من المزارعين في عطبرة واعدامهم بحجة انهم خلايا نائمة وتداولت وسائل التواصل الاجتماعي العشرات من مقاطع الفيديو التي توثق للانتهاكات التي تحدث في ولاية الجزيرة. واطلع فريق التحقق على عدد كبير من مقاطع الفيديو وخلص إلى تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية. المجموعة الأولى هي مقاطع فيديو يجري خلالها تهديد المواطنين والتحريض ضدهم وهذه في غالبيتها تم تصويرها وبثها حتى قبل دخول قوات الجيش والمليشيا المتحالفة معها إلى ود مدني. المجموعة الثانية من مقاطع الفيديو تظهر عمليات القبض والاستجواب والمعاملة السيئة لمن توجه إليهم تهمة التعاون مع الدعم السريع. أما المجموعة الثالثة من مقاطع الفيديو فهي التي تكشف عن الجرائم المرتكبة مثل الضرب والتهديد بالقتل وعمليات القتل بدم بارد. ومع انتشار مقاطع الفيديو، تداولت منصات التواصل الاجتماعي عدد من القوائم التي تضم أشخاصا تصفهم بالمتعاونين مع قوات الدعم السريع في ولاية الجزيرة. وأدت الى إثارة أجواء من الرعب والخوف وإجبار المواطنين على الإبلاغ عن بعضهم البعض وكذلك توجيه رسائل لمن هم في مناطق أخرى يسيطر عليها الدعم السريع بأن عليهم مغادرتها قبل وصول الجيش والمستنفرين إليها. لكن ما حدث في كمبو خمسة (كمبو طيبة)الواقع إلى الشرق من أم القرى جاء ليدعم الاتهامات ضد سلطات الامر الواقع والمليشيات المتحالفة معه. وتم تداول معلومات قوات "درع السودان" بقيادة أبو عاقلة كيكل بحرق كمبو خمسة (كمبو طيبة) شرق أم القرى بولاية الجزيرة حيث تم توثيق مقتل ١٣ شخصا بحسب مركز روى نيوز الإعلامي

- امتدت الهجمات العرقية لتطال مناطق أخرى، بما في ذلك ود راوه، حيث ارتكبت فظائع على يد القيادي المنشق أبو عاقلة كيكل، الذي تسببت "ألاعيبه السياسية" في معاناة لا حدود لها للمدنيين.

- في ١٣ يناير نشر موقع رؤى نيوز الاعلامي قائمة بأسماء الذي تم قتلهم وتصفيتهم من قبل الجيش السوداني والمليشيا المتحالفة معهم في ود مدني حيث بلغ عدد الضحايا ١٢٨ قتيلا بينهم (٨) نساء.[(5)]

- في 15 يناير 2025، استدعى وزير خارجية جنوب السودان السفير السوداني في جوبا بشأن مقتل مواطنين من جنوب السودان في الجزيرة. وقبل الحرب، كان هناك الالاف من اللاجئين من جنوب السودان في السودان، وفي جوبا ومدن أخرى في جنوب السودان، خرجت الجماهير للاحتجاج على مقتل المواطنين الجنوب سودانيين، وفي 17 يناير 2025، أصدر رئيس جنوب السودان ووزير الداخلية بيانات حول الوضع حثوا السلطات السودانية على تقديم الجناة إلى العدالة

- ومن الشواهد تحققت مركز التحقيقات الدولية من خمسة مقاطع فيديو تظهر قوات من قوات الجيش السوداني أو تابعة لها تعتدي على أشخاص عزل يرتدون ملابس مدنية في الجزيرة بعد استيلاء القوات المسلحة السودانية على عاصمة الولاية ود مدني في 11 يناير.

- ففي الفيديو الأول يظهر جنود يرتدون زي قوات الجيش يركلون المعتقلين بملابس مدنية في الكريبة، بينما الفيديو الثاني يظهر رجل بملابس مدنية تم إلقاؤه من أعلى جسر حنتوب بالقرب من ود مدني، وفي الفيديو الثالث يظهر رجل يرتدي زي القوات المسلحة السودانية أو التابعة لها يقف بجوار جثة يهدد المتعاونين مع قوات الدعم السريع بأنهم سيواجهون "مصيرًا مماثلاً" في ود مدني ويظهر الفيدير الرابع رجال بزي المخابرات العامة يعتقلون رجالاً في قرية درويش، وفي الفيديو الخامس يظهر ما لا يقل عن 20 جثة، جميعهم يرتدون ملابس مدنية. تم تحديد موقع اللقطات جغرافيًا بواسطة حساب OSINT على X في الزاوية الشمالية الغربية من تقاطع شارع ود كنعان في ود مدني، على بعد 4.5 كم شمال غرب وسط مدينة ود مدني. أكد مركز المعلومات الاستقصائي صحة هذا التحقق ،و تم نشر صورة على قناة تيليجرام مؤيدة لقوات الدعم السريع تظهر فردًا يرتدي زيًا رسميًا يرتديه عادةً أفراد القوات المسلحة السودانية يقف فوق نفس الجثث كما هو موضح في الفيديو السابق.[(6)]

- ويظهر مقطع فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي أحد أفراد القوات الخاصة بالجيش وهو يصرح بأن لديه قائمة بأسماء 6800 فرد داخل ولاية الجزيرة يزعم أنهم متحالفون مع قوات الدعم السريع كمتعاونين. وفي مقطع الفيديو، يهدد الضابط المدنيين أيضًا، محذرًا إياهم من أنه "لن يكون لهم ومنذ 11 يناير/كانون الثاني، حصلت عاين على العديد من مقاطع الفيديو التي توثق الفظائع التي ارتكبت في مناطق ود مدني وتحققت منها. [6]

- الجيش السوداني استخدم الأسلحة الكيميائية مرتين في[7]

- يوم الكنابي بقى كابوس... دماء الأبرياء في الشوارع الشاهدة (ع،ص) تحكي لفريق الرصد في عز النهار، يوم عشرة يناير 2025، وأنا بجري عشان أنجو بروحي من نار الحرب، شفت حاجات ما بتخش العقل. جنود لابسين كاكي (لبس الجيش السوداني)، لا قلب لا رحمة، كانوا بيعملوا في الناس مجازر ما ليها مثيل. شفت بعيني كيف كانوا بيدبحوا شباب زي الوردة قدام أمهاتهم المكلومات، ويجبروا الآباء يشوفوا عيالهم بتتعذب قدام عيونهم. الجثث ما كانت أرقام في سجلات، كانت صور مرعبة لأشلاء مرمية في الشوارع، حتت مقطعة، وحتت محروقة، وحتت تانية مربوطة ومقتولة بالرصاص. ما اكتفوا بالقتل، كانوا بيخشوا البيوت ويطلعوا النسوان والبنات، ويعتدوا عليهم جنسيًا قدام أهلهم المذعورين. نهبوا كل شيء، حتى الأكل اللي كنا مخزنينه بالعافية. دمروا حياتنا كلها

- في واقعة مروعة تهز الضمير الإنساني، ظهر مقطع فيديو يوثق لحظات قاسية تعرضت فيها السيدة (م) أم لاثني عشر طفلاً، للإهانة والضرب على يد شخص يدعى (ي ، ع ، ع) الذي يحمل شهادة جامعية في الاقتصاد والعلوم السياسية، وعمل سابقًا في جامعة أم درمان الإسلامية قبل فصله لسوء السلوك، انضم إلى الجيش السوداني ويعمل حاليًا في قسم المناقل. الواقعة، التي صورت في قرية نعيم الله بجنوب الجزيرة، تكشف عن جانب مظلم من الصراع، حيث يتهم (ي، ع، ع) السيدة (م) بإعطاء الماء لقوات الدعم السريع، مستغلًا موقع منزلها المطل على الشارع. الأمر الأكثر إيلامًا هو أن(م) ليست مجرد امرأة عابرة ؛ بل هي صديقة والدته وجارته، وقد نشآ معًا في نفس الحي. بعد الاعتداء الوحشي، تم اعتقال (م)وأربعة من أبنائها، وهم محتجزون حاليًا في قسم المناقل. هذه الواقعة تثير تساؤلات حول طبيعة الصراع وأخلاقياته، وتكشف عن انتهاكات

جسيمة لحقوق الإنسان، وتجاوز لكل القيم الإنسانية. كما تكشف عن انحدار أخلاقي، وتوضح أن هذه الجرائم قد ترقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب التحقيق والمحاسبة

- شهادة شاهد عيان: إعدام وحشي في الخرطوم في شهادة مروعة، يصف شاهد عيان جريمة إعدام وحشية وقعت في منطقة بحري بالخرطوم بتاريخ 29 يناير ٢٠٢٥ يروي الشاهد كيف قام جنود من الجيش بتعذيب شاب أعزل، كان ينزف من رأسه، ثم قاموا بإعدامه بدم بارد يصف الشاهد تفاصيل مروعة، حيث قام الجنود بتطويق الشاب، وتوجيه أسئلة استفزازية إليه، ثم قام أحدهم بضربه بساطور على جمجمته، ثم قاموا بسحبه على الأسفلت، وقطعوا عنقه بسكين طويلة، ثم أطلقوا عليه وابلاً من الرصاص، وأضرموا النار في جثته. ويؤكد الشاهد أن هذا المشهد لم يكن حالة معزولة، بل كان جزءًا من سلسلة من الفظائع التي ارتكبت في المنطقة، والتي شملت ذبح المدنيين، وقطع رؤوسهم، وإلقاء جثثهم في النيل، وحرق المنازل بداخلها سكانها
- روايات مروعة من قلب الكنابي تروي الناجية (ن)، التي غادرت الكنابي قبل وصول القوات المعتدية، شهادات مروعة عن الانتهاكات التي سمعت بها من أهلها وأصدقائها. وتصف (ن) عمليات إعدام جماعي، وذبح للأطفال، واستهداف ممنهج لمجموعات عرقية محددة، مثل سكان دارفور وكردفان وجنوب السودان. وتشير إلى أن المهاجمين كانوا يطلقون هتافات دينية، ويوجهون أوصافًا مهينة للسكان.
- شجاعة النساء في مواجهة الموت: شهادة الشيخ إبراهيم يروي الشيخ إبراهيم، الذي شهد الفظائع في كمبو طيبة، كيف اضطر لدفن 26 شخصًا بمفرده في اليوم الأول، ثم 17 آخرين في اليوم التالي، في مقابر جماعية. ويشيد الشيخ إبراهيم بشجاعة نساء القرية، اللاتي ساعدنه في دفن الموتى، بينما كان الرجال إما قتلى أو هاربين. ويشير إلى أنهم اضطروا لتهريب وإخفاء بعض الشباب خوفًا من قتلهم على يد المليشيات
- إعدامات الشباب في مدني: استهداف النشطاء وأعضاء لجان المقاوم في مدينة مدني، نفذت مليشيات إسلامية وعناصر من جهاز الأمن والمخابرات حملة إعدامات ميدانية استهدفت النشطاء وأعضاء لجان المقاومة، والشباب الذين شاركوا في الثورة ويروي أحد شباب التغيير أن الحملة كانت انتقامية، وأن الشباب أجبروا على ترديد شعارات مؤيدة للنظام القديم قبل قتلهم. ويؤكد شهود أن القوات كانت تحمل قوائم بأسماء المستهدفين وعناوينهم، وأن أحد أفراد القوات الخاصة أعلن عن وجود قائمة تضم 6800 اسمًا، وأن

- حملات الاختطاف: استهداف الناشطين والمتطوعين في العمل الإنساني تستمر حملات الاختطاف التي تستهدف الناشطين وأعضاء لجان المقاومة والمتطوعين في العمل الإنساني في ولاية الجزيرة. وقد تم اختطاف الناشط في العمل الإنساني زاهر مركز وثلاثة من شباب قريته، والناشط المدني وضاح إسماعيل. وتتواصل الانتهاكات ضد سكان الكنابي، حيث قتل العشرات بطرق وحشية في كنابي شرق الجزيرة
- اتهامات جديدة للجيش بارتكاب انتهاكات في بحري انتشرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر عمليات قتل انتقامية خارج نطاق القانون لأفراد متهمين بالتعاون مع قوات الدعم السريع. وفي أحد المقاطع، يظهر أفراد يرتدون زي القوات المسلحة وهم يحيطون بشاب أعزل، ثم ينهالون عليه ضربًا بالسواطير، ثم يطلقون عليه الرصاص ويردونه قتيلاً. وصاحبت انتصارات الجيش الأخيرة انتهاكات واسعة ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات قتل جماعي واعتقالات تعسفية وتعذيب. وقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على قائد الجيش السوداني، عبد الفتاح البرهان، واتهمت القوات المسلحة السودانية بارتكاب انتهاكات ضد المدنيين.
- حرق طفلين داخل منزلهما في كمبو خمسة من قبل قوات درع السودان التي قامت باقتحام قرية كمبو خمسة، وقامت بحرق منزل، ونتج عن هذا الحرق مقتل طفلين هما أحمد عيسى وحامد محمد.
- مقتل ثمانية مدنيين في كمبو خمسة قام عناصر من قوات درع السودان باغتيال ثمانية مدنيين وهم: عبدالعزيز عبدالكريم، خاطر إبراهيم، أحمد إسحاق كيتا، صالح حماد، شيخ الخلوة، وعلي محمد.
- اختطاف جماعي: 13 امرأة في قبضة قوات درع السودان قامت قوات درع السودان باختطاف 13 امرأة، بالإضافة إلى شخص يدعى إبراهيم أبكر.
- شاهد يروي فظائع كمبو طيبة: مقبرة جماعية وتهديد بالقتل أفاد شاهد عيان في مقطع فيديو نُسب إليه بأن عدد القتلى بلغ 26 شخصًا، وأنهم دُفنوا في مقبرة جماعية على مدار يومين. وأضاف الشاهد أنه اضطر لدفن جثة بمفرده بمساعدة زوجة القتيل بسبب تهديد المسلحين بقتل أي شاب أو رجل وقال الشهود دفنّاهم على مدار يومين في مقبرة جماعية، حيث وضعنا كل ثلاثة إلى ستة أشخاص في قبر واحد. كانت العملية صعبة للغاية، خاصة بعد فرار معظم الرجال والشباب من القرية خوفًا على حياتهم ويتحدث الشاهد في إحدى الحالات، اضطررت أنا وزوجة القتيل إلى دفن الجثة بمفردنا، لأن المسلحين كانوا يقتلون كل شاب أو

رجل يعثرون عليه، مما دفع السكان إلى الفرار من القرية واضاف الشاهد ان حد المسلحين وجه سلاحه نحوي وهدد بقتلي توسلت إليه ألا يفعل، خاصة وأنني كنت أحاول دفن جثة أحد القتلى. وعندما كشف عن الجثة، سألني: 'من قتله؟' فأجبته: 'الجيش هو من قتله'. عندها تركني ومضى في طريقه كما أكد الشاهد أن القوات المسلحة استخدمت المدرعات لقصف القرية مباشرة، ما أسفر عن سقوط المزيد من الضحايا.

- تحققت لجنة العلاقات الدولية في السودان من خمسة مقاطع فيديو تظهر القوات المسلحة السودانية أو القوات التابعة لها وهي تعتدي على أشخاص عزل يرتدون ملابس مدنية في الجزيرة بعد سيطرة قوات بورتسودان العسكرية على عاصمة الولاية ود مدني في 11[15]

- حرق متعمد يستهدف مخيم الشكابة الجاك، ومخيم مبروكة، ومخيم الحديبة (دار السلام)، في الكتابي ولاية الجزيرة[16]: في تصعيد خطير للعنف في ولاية الجزيرة، السودان، وثق مشروع "شاهد السودان" التابع لمركز المعلومات الدولية (CIR) سلسلة هجمات حرق متعمد استهدفت مستوطنات الكنابي بين 11 و14

يناير 2025، تعرضت ثلاث مستوطنات على الأقل، هي مخيم الشكابة الجاك، ومخيم مبروكة، ومخيم الحديبة (دار السلام)، لأضرار بالغة نتيجة الحرائق، وذلك بعد أيام من تقدم قوات بورتسودان العسكرية نحو المنطقة في 11 يناير. وقد جاءت هذه الهجمات في أعقاب أشهر من خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الكنابي على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث اتهمتهم حسابات موالية للقوات المسلحة السودانية بالتعاون مع قوات الدعم السريع.

اعتمد مشروع "شاهد السودان" على مجموعة متنوعة من المصادر للتحقق من هذه الهجمات، بما في ذلك تحليل صور الأقمار الصناعية من "بلانيت"، ومقاطع فيديو وصور منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، وشهادات من مصادر محلية. وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية آثار حرق واضحة في المستوطنات المستهدفة، بينما قدمت مقاطع الفيديو المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي شهادات حية على الدمار الذي لحق بالمخيمات. وفي أحد مقاطع الفيديو، الذي تم التحقق من موقعه في مخيم الشكابة الجاك، يُسمع صوت شخص يحتفل بتدمير المخيم ويزعم أن الكنابي سرقوا من جيرانهم. وقد تم تحديد موقع الفيديو باستخدام تحليل "صن كالك"، الذي أظهر أنه تم تصويره صباحًا بين الساعة 9:00 و11:00 بتوقيت UTC+2. وفي شهادة أخرى، نُشر مقطع فيديو على فيسبوك يظهر سحابة دخان كثيفة تتصاعد من مخيم الشكابة الجاك، وزعم الحساب أن القوات المسلحة السودانية والقوات التابعة لها أشعلت النار في المخيم. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت صور الأقمار الصناعية آثار حرق جديدة في مخيم مبروكة بين 10 و11 يناير، وفي مخيم الحديبة بين 11 و12 يناير، مما يتوافق مع التقارير التي تفيد بتعرض المستوطنات للهجوم. وقد نشرت حسابات موالية للقوات المسلحة السودانية على فيسبوك ادعاءات بالسيطرة على مناطق في محيط المستوطنات المحروقة، وفي 14 يناير، نشر مستخدم فيسبوك ادعاءً بأن مبروكة ومعسكر 16 ودار السلام قد احترقت

بالكامل، وأن عدة أشخاص قد قُتلوا. ومع ذلك، لم يتمكن مشروع "شاهد السودان" من تأكيد عدد الضحايا.

وفي 13 يناير، أصدر حزب المؤتمر السوداني بيانًا أدان فيه الهجمات على الكنابي، وحمل القوات المسلحة السودانية مسؤولية حماية المدنيين.

أبرز المواقف الدولية والإدانات حول الانتهاكات في ولاية الجزيرة، السودان

تواصل ردود الفعل المحلية والدولية المنددة بالانتهاكات الشنيعة التي ارتُكبت في ولاية الجزيرة عقب دخول سلطات الامر الواقع العسكرية والمليشيا المتحالفة معه إليها في 11 يناير 2025. وتتصاعد الضغوط على حكومة بورتسودان لاتخاذ إجراءات قانونية صارمة لمنع توسع دائرة الانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها، تفادياً لأي ردود فعل انتقامية. وفي هذا السياق، دعت العديد من الجهات الدولية والمحلية إلى إجراء تحقيق مستقل ومحايد في الانتهاكات التي ارتكبت في ولاية الجزيرة، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

- أدان المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، هذه الجرائم المروعة، ودعا إلى محاسبة المسؤولين عنها.[7]

- اعربت جمهورية جيبوتي، الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، عن قلقها العميق إزاء التقارير الواردة عن عمليات القتل وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين في ود مدني بولاية الجزيرة.[8]

- الأمم المتحدة: أعربت عن قلقها البالغ إزاء التقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ولاية الجزيرة، بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب والعنف الجنسي. ودعت جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

- جامعة الدول العربية: أدان الأمين العام لجامعة الدول العربية بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها ولاية الجزيرة، والتي شملت عمليات قتل جماعي واغتصاب ونهب وحرق للمزارع على نطاق واسع.

- الاتحاد الأفريقي: أعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتدهور في السودان، ودعا جميع الأطراف إلى وقف القتال والالتزام بحماية المدنيين.

- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: أدانت بشدة الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين في السودان، ودعت إلى محاسبة المسؤولين عنها.
- الولايات المتحدة الأمريكية: أعربت عن قلقها إزاء التقارير عن الانتهاكات في ولاية الجزيرة، ودعت جميع الأطراف إلى وقف العنف والالتزام بحماية المدنيين.
- منظمات حقوق الإنسان: أدانت منظمات حقوق الإنسان، مثل هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية، الانتهاكات المروعة التي ارتكبت في ولاية الجزيرة، ودعت إلى إجراء تحقيق مستقل ومحايد في هذه الجرائم.
- في 31 يناير 2025، يواجه المفوض الأعلى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، الذي أدان هذه الجريمة ونفذ انشغالًا عميقًا، معلومات عن تنفيذ عمليات إعدام مدنية من قبل المقاتلين والميليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية .
- فرض عقوبات على قائد القوات المسلحة السودانية من قبل الولايات الأمريكية .

محاكمات ود مدني: قلق متزايد حول عدالة الإجراءات في محاكمة 950 متهمًا بالتعاون مع الدعم السريع[9]

في ظل المحاكمات التي انطلقت في مدينة ود مدني التي سيطرت عليها قوات بورتسودان العسكرية والمليشيا المتحالفة معها ، والتي تستهدف حوالي 950 فردًا بتهم تتعلق بالتعاون مع قوات الدعم السريع، يثير قلقًا بالغًا إزاء مدى الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة. إذ تفتقر هذه المحاكمات إلى الشفافية والعلنية، حيث لم تتوفر معلومات كافية حول إمكانية حضور الجمهور ومنظمات المجتمع المدني لجلساتها، مما يقوض نزاهة الإجراءات القضائية. كما يكتنف الغموض مصير المتهمين والمختطفين، خاصة وأن بعض التهم المنسوبة إليهم قد تصل عقوباتها إلى الإعدام. ويضاف إلى ذلك، تساؤلات حول مدى تمكين المتهمين من الاطلاع على الأدلة المستخدمة ضدهم، وضمان عدم الاعتماد على اعترافات انتُزعت بالإكراه. وفي ظل الوضع الحالي في السودان، تثار مخاوف جدية حول استقلالية القضاء وعدم خضوعه لأي تأثير سياسي أو أمني، خاصة مع سرعة بدء المحاكمات التي قد تحرم المتهمين من الوقت الكافي لإعداد دفاعهم. ونؤكد على ضرورة احترام مبدأ "البراءة حتى تثبت الإدانة"، وعدم معاملة المتهمين كمدانين مسبقًا. كما

ينبه إلى أن معايير المحاكمة العادلة تبدأ من لحظة القبض والتحري والاحتجاز، حيث رُصدت حالات تعذيب ومعاملة قاسية ومهينة لمئات المحتجزين في سجن مدني، مع عدم توفر الرعاية الصحية والنفسية لهم.

ردود الفعل المحلية

- مني مناوي: أعرب عن قلقه إزاء الانتهاكات التي ارتكبت ضد سكان الكنابي، ودعا إلى تقديم الجناة للعدالة في محاولة للتقطية على مسئولية سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معها

- "أصدرت مركزية مؤتمر الكنابي بيانًا عاجلاً تدين فيه بأشد العبارات عمليات الاعتقال التعسفي التي طالت مدنيين عزل من أبناء الكنابي، وذلك أثناء قيامهم بأعمالهم الزراعية في منطقة واويستي. وأكد البيان أن المعتقلين لا ينتمون إلى أي فصيل مسلح، وأن اتهامهم بالانتماء لقوات الدعم السريع يفتقر إلى أي سند قانوني. وحملت المركزية الجيش والقوات المتحالفة معه المسؤولية الكاملة عن سلامة المعتقلين، مطالبةً بإطلاق سراحهم الفوري أو تقديمهم لمحاكمة عادلة وفقًا للقانون. كما اتهم البيان مليشيات "درع السودان" بقيادة أبو عاقلة كيكل بارتكاب جريمة حرب واضحة المعالم، وذلك من خلال إحراق قرية بارا وتشريد سكانها قسرًا، بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع. ووصفت المركزية هذه الجرائم بأنها ممنهجة وتستهدف سكان الكنابي على أساس عرقي، محذرةً من أن استمرار هذه الانتهاكات سيؤدي إلى تصعيد خطير في النزاع، وتأجيج الصراع العرقي في السودان، خاصة في منطقة الوسط."

- وزير خارجية جنوب السودان: استدعى السفير السوداني في جوبا بشأن مقتل مواطنين من جنوب السودان يعملون بالزراعة في الجزيرة.

- أدانت هيئة محامي دارفور الانتهاكات الجسيمة التي تمت ممارستها بمدينة ود مدني عقب استردادها بواسطة الجيش، وحذرت من نتائج ظاهرة أخذ القانون باليد. وحذرت من أن استمرار مثل هذه الممارسات والانتهاكات ستعصف بالدولة، كما وستصبح ظاهرة الفوضى المستمرة الحالة السائدة بالبلاد وستؤدي بها إلى تقسيمات مناطقية وقبلية. وطالبت بالحق في العدالة والإنصاف وملاحقة مرتكبي الجرائم وردعهم، وذلك

وفقا لقواعد الشرع والقانون كما عدد محامو الطوارئ في بيان بشأن التصفيات التي يتعرض لها المدنيون في ولاية الجزيرة الانتهاكات والتي تتضمن القتل خارج نطاق القضاء، والتصفية، والاحتجاز غير المشروع، والخطف، فضلاً عن الإذلال الجسدي والمعنوي، والتعذيب، بما في ذلك الضرب الوحشي للمدنيين أثناء الاعتقال. واعتبر محامو الطوارئ أن هذه الجرائم تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتُعد جريمة ضد الإنسانية وفقًا للقانون الدولي، خصوصا وأن الادعاءات بتعاون المدنيين مع قوات الدعم السريع لا تستند إلى أي دليل قانوني أو مادي.

- اعتبرت لجنة حقوق الانسان بتنسيقية (تقدم) أن الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها منطقة كمبو طيبة تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، خاصة في ظل غياب سلطة شرعية مستقلة قادرة على إنفاذ القانون والمساءلة. ودعت (تقدم) لتوفير الحماية الدولية للمدنيين في ظل غياب الحكومة الشرعية وعجز المؤسسات المحلية عن توفير الحماية اللازمة للمدنيين، ندعو إلى إعمال الآليات الدولية لضمان سلامة وأمن المدنيين في مناطق النزاع.[(10)]

- أدان تجمع قوى تحرير السودان بقيادة الطاهر حجر ما جرى ووصفه بالممارسات الإجرامية التي تأتي في سياق خطاب الكراهية والتحريض العنصري الذي يستهدف فئة بعينها، تمثل تهديداً خطيراً للنسيج الاجتماعي السوداني ووحدة البلاد. ودعا كافة القوى الوطنية الحية، والمنظمات الحقوقية، والمجتمع السوداني بأطيافه إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه هذه الجرائم، والعمل على بناء سودان يسوده العدل والمساواة والاحترام المتبادل بين مكوناته المختلفة.

- ودانت حركة تحرير السودان–المجلس الانتقالي بقيادة الدكتور الهادي إدريس و بأشّد العبارات المجازر البشعة التي نفذت ضد المدنيين بقري شرق الجزيرة – خاصةً قرية طيبة (كمبو خمسة) إثر دخول القوات المسلحة لها ورفضت كل الحجج والتبريرات غير المنطقية حيال هذه الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين. وناشدت الحركة الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بالضغط على طرفي الحرب لوقفها فوراً ووضع حد للانتهاكات تجاه المدنيين.

- أما حزب الأمة القومي فقد أدان بشدة هذه الجرائم الشنيعة، وحمل قيادة القوات المسلحة المسؤولية الكاملة عن حماية المواطنين من جرائم المليشيات المتحالفة معها، وطالب بالتحقيق

- المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام: رصد المركز عمليات قتل خارج نطاق القضاء، بما في ذلك الذبح والإغراق والحرق، بالإضافة إلى اتهامات بانتهاكات جنسية واسعة النطاق.

- أدان رئيس الوزراء السوداني السابق، عبد الله حمدوك، الانتهاكات الجارية في ولاية الجزيرة، واصفًا إياها بالمروعة. ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حماية المدنيين من "المجازر التي تُرتكب ضد الشعب السوداني". كما حث السودانيين على عدم الانجرار وراء خطاب الكراهية والتعبئة العنصرية التي تعمّق الفتنة بين المكونات الاجتماعية.

- وأدان المرصد السوداني لحقوق الإنسان أيضًا الانتهاكات وجرائم الحرب، والدكتور عبد السلام سيد أحمد، رئيس المرصد السوداني لحقوق الإنسان، حيث تتحمل القوات المسلحة مسؤولية ممارسات قواتها والقوات التابعة لها

الاستنتاجات

تكشف الأدلة والتقارير الموثقة عن حملة انتقامية ممنهجة في ولاية الجزيرة، تستهدف المدنيين العزل في ود مدني ومناطق الكنابي، بدعوى تعاونهم مع قوات الدعم السريع. وقد تجلى ذلك في تهديدات بالقتل، حيث تم الكشف عن قائمة تضم أكثر من 6800 مواطن مهددين بالقتل، وتحديدًا 68 شخصًا في ود مدني، أكدها حسبو لسناري، أحد قادة جهاز الأمن الشعبي وعناصر كتائب البراء بن مالك. وتلت ذلك عمليات قتل وتصفية، حيث نشر موقع رؤى نيوز قائمة بأسماء الضحايا في 13 يناير. وفي 14 يناير 2025، أقدمت كتائب الحركة الإسلامية على حرق تجمعات الكنابي في منطقة الشكابة، مما أدى إلى تدمير المنازل والممتلكات. ونفذت قوات درع السودان، بقيادة أبو عاقلة كيكل، عمليات إعدام ميدانية وتعذيب واغتصاب وتطهير عرقي في ود مدني ومنطقة. طيبة في الكنابي ، وثقتها مقاطع فيديو مروعة. وبناءً على هذه الأدلة، يخلص التقرير إلى أن سلطات الأمر الواقع العسكرية، بقيادة عبد الفتاح البرهان، والميليشيات المتحالفة معها، تتحمل المسؤولية المباشرة عن هذه الجرائم، التي ترقى إلى جرائم

حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتمتد المسؤولية لتشمل المسؤولية الجنائية الفردية لقادة الميليشيات والقادة العسكريين والمسؤولين عن نشر خطاب الكراهية والعنف وعلى رأسهم أبو عاقلة كيكل وياسر العطا وقد استخدمت قوات سلطات الأمر الواقع أسلحة محظورة، بما في ذلك البراميل المتفجرة ومتفجرات غير تقليدية وأسلحة كيميائية. ويشير تدهور الجهاز القضائي إلى غياب العدالة، مما يستدعي توسيع ولاية محكمة الجنايات الدولية لتشمل كافة مناطق السودان وتلعب الميليشيات المسلحة ، بما في ذلك حركة تحرير السودان/جيش مني مناوي وحركة العدل والمساواة وقوات درع السودان ومليشيات البراء بن مالك[11] ، دورًا مؤثرًا في الصراع. وتؤكد هذه الاستنتاجات أن ما يحدث في ولاية الجزيرة ليس مجرد نزاع مسلح، بل حملة ممنهجة تستهدف المدنيين على أساس عرقي وسياسي، مما يستدعي تدخلًا دوليًا عاجلًا لحماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

التوصيات

وبينما ندين هذه الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب المرتكبة في ود مدني والتي استمرارها يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان ويتطلب تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي لوقف هذه الانتهاكات وضمان محاسبة المسؤولين عنها فاننا نوصي:

1. وقف الحرب بشكل كامل في جميع مناطق السودان، والاستجابة الفورية للدعوات الدولية بوقف القتال في شهر رمضان ومنع تصعيد الاعتداءات وقصف المدنيين والمنشآت المدنية بطيران الحربي واهمية حضر جوي لتجنيب المدنيين وحصد المزيد من الضحايا والرجوع الفوري وغير المشروط إلى طاولة المفاوضات من أجل تسوية النزاع المسلح، وضمان حماية المدنيين وتحقيق سلام دائم في السودان.

2. تشكيل حكومة مدنية تستند إلى ميثاق السودان التأسيسي، الذي يحظى بدعم واسع من مختلف القوى السياسية، كخطوة ضرورية نحو استعادة المسار الديمقراطي وتحقيق السلام المستدام في السودان في ظل هذه الأوضاع تبرز الحاجة لتشيلها للدفع في عملية السلام.

3. ندعو مجلس الأمن إلى توسيع ولاية المحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع أنحاء السودان، وضمان محاسبة قيادة سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معهم المسؤولين عن هذه الجرائم.

4. ندعو مجلس الأمن إلى توسيع ولاية المحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع أنحاء السودان، وضمان محاسبة سلطات بورتسودان العسكرية والمليشيات المتحالفة معهم المسؤولين عن هذه الجرائم كون هذه الجرائم البشعة، التي تستهدف بشكل خاص المدنيين الأبرياء، تستدعي تحركاً عاجلاً من المجتمع الدولي لوقف العنف وحماية المدنيين وتصنيف قوات البرهان وجميع المليشيات المتحالفة معها كمنظمات إرهابية دولية ومنع تسليحها.

5. إجراء تحقيق مستقل ومحايد في جميع الانتهاكات التي ارتكبت في ولاية الجزيرة، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وضرورة ان تكشف سلطات بورتسودان العسكرية بشكل واضح علاقاتها بقوات درع السودان ومليشيا انس بن مالك الإرهابية ومليشيا الحركة الإسلامية وجميع المليشيات المتشددة معها

6. ندعو المجتمع الدولي الضغط على الحكومة السودانية لوقف الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها وتجنب التحريض على الكراهية والعنف

7. نطالب منظمات المجتمع المدني السوداني توثيق الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون بعد سيطرة بورتسودان العسكرية على مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة ورصد الفظائع المرتكبة

8. نحث بعثة تقصي الحقائق في السودان المشكلة وفق قرار مجلس حقوق الانسان على تكثيف جهودها لتوثيق كافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، المرتكبة في السودان، مع التركيز على الجرائم المرتكبة خلال العمليات العسكرية، مثل القصف الجوي العشوائي واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية .

9. نحث مجلس الأمن الدولي على توسيع ولاية لجنة العقوبات التي أنشئت بموجب القرار 1591 لعام 2005 لتشمل جميع مناطق السودان.